الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الجمعة-السبت- الأحد

10 -12-11 **ربيع ثاني** 1439 / 31-30-29 **ديسمبر** 2017

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	6
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	8

× العنف الأسري × يتصدر قضايا × حقوق الإنسان × بالمملكة

المصدر: جريدة صدى الجمعة 10 ربيع أول 1439هـ - 29 ديسمبر 2017م
https://www.slaati.com/2017/12/29/p954946.html

تصدرت قضايا العنف بالمملكة قضايا جمعية حقوق الإنسان بكافة المناطق، ليبلغ عددها 303 شكاوى خلال العام الماشي، أكثرهم فئة الآباء والأزواج.
وشملت قضايا العنف التي استقبلتها جمعية حقوق الإنسان في 1438هـ، شكاوى أسرية متنوعة، منها النعنف النفسي والبدني، والحرمان من الأم والزواج.
وبلغت عدد القضايا المقدمة 225، حيث شاركت الرياض بـ 85 قضية، وجازان 42، والدمام 30، وعسير 16، ومكة المكرمة 10 قضايا، وجدة 7، وآخيرًا الجوف 5 قضايا.
وأوضح الأخصائي الاجتماعي عبدالمجيد اللحياني أن العنف النفسي والبدني يعتبر من أكثر أنواع العنف انتشارا بين الأسر، موضحا إن أكثر الأفراد الذين يصدر منهم التعنيف هم فئة الآباء والأزواج.

الآباء والأزواج أكثر ممارسة للعنف في303 قضايا

المصدر: جريدة الوطن الجمعة 10 ربيع أول 1439هـ - 29 ديسمبر 2017م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=325117&CategoryID=3

جدة: نجلاء الحربي 29-12-2017 12:39 AM
كشفت مصادر لـ«الوطن» أن قضايا العنف الأسري تصدرت القضايا التي تابعتها فروع جمعية حقوق الإنسان بكافة المناطق، حيث بلغ عددها 303 شكاوى خلال العام الماضي تقدم بها معنفون من جميع الفئات العمرية، في حين كان أكثر الأشخاص الذين قدمت ضدهم هذه الشكاوى هم الآباء والأزواج.

الآباء والأزواج

شهدت فروع جمعية حقوق الإنسان في 1438 شكاوى أسرية متنوعة، منها العنف النفسي والبدني، والحرمان من الأم والزواج. وأضافت المصادر أن هناك بعض القضايا المسجلة لا تزال تحت الإجراء بعد مخاطبة الجهات المختصة وكذلك المتهمين بممارسة العنف ضد أي من أطراف أسرهم، فيما كشفت المصادر أن أكثر الشكاوى المقدمة كانت ضد الأزواج والآباء، وكانت في معظمهما قضايا تتعلق بالعنف الأسري بجميع أنواعه، حيث مارس هؤلاء عنفهم ضد أبنائهم وزوجاتهم.
وبلغ مجمل القضايا في هذا الشأن 225، في الرياض 85، وجازان 42 قضية، وسجلت كل من المدينة والدمام 30 لكل منهما، وبلغ عددها في عسير 16 قضية، ومكة المكرمة 10 قضايا، وجدة 7، وأخيرا الجوف بعدد 5 قضايا.

انفعالات وضغوط نفسية

أوضح الأخصائي الاجتماعي عبدالمجيد اللحياني أن العنف النفسي والبدني يعتبر من أكثر أنواع العنف انتشارا بين الأسر، موضحا أن عدد الحالات التي ترد عليه شهريا لأخذ استشارة تتراوح بين حالتين و 3 حالات، أغلبها من الزوجات

والأبناء. وقال اللحياني إن أكثر الأفراد الذين يصدر منهم التعنيف هم فئة الآباء، مبررا ذلك بوجود ضغوط نفسية يصاب بها الفرد، ثم يبدأ بإخراج تلك الانفعالات على شكل أفعال سلبية، منها الضرب والشتم للأبناء وأحيانا الزوجة، وقد يصل الأمر إلى العنف الجسدي.

وأكد اللحياني أن العنف ضد الزوجات يعتبر السائد ويصل إلى 98%، وفي أغلب الحالات تصل الأمور إلى المحاكم، ولكن الزوجات يتنازلن عن القضايا بسبب ضغوطات الزوج عليها بحرمانها من أبنائها. وأشار إلى أن الجمعيات التي لها دور في التثقيف يجب أن تكثف من نشاطها، خصوصا الدورات الخاصة بالانعكاسات التي تصيب الأسرة نتيجة العنف الواقع عليها من الآباء أو الأزواج أو الأقرباء، ووضع حلول تمنع تلك السلبيات.

مسار القضايا

أوضح المحامي نواف النباتي أن هناك جهات قانونية يلجأ إليها الفرد، سواء الزوجة أو الأبناء، في حالة ارتكاب عنف ضدهما. ففي حالة تعرض أي شخص من أفراد الأسرة للعنف البدني يتم إبلاغ مركز الحماية من الإيذاء، أما في حال وجود شق جنائي فهنا تتم إحالة القضية إلى المحكمة الجزائية للنظر فيها.

وأكد النباتي أنه في حال تعرضت الزوجة للعنف فيحق لها أن ترفع قضية فسخ نكاح ضد زوجها، وترفق مع ذلك التقرير الطبي الصادر من المنشأة الصحية الذي يثبت تعرضها لأضرار نتيجة ما أقدم عليه الزوج من عنف ضدها.

خطوات التبليغ عن العنف ضد الأبناء والزوجات

العنف ضد الأبناء

في حال تعرض الطفل للعنف يتم التبليغ لدى مركز الحماية من الإيذاء

التحفظ على الأبناء قبل تسليمهم إلى دار الحماية

التحقيق في الواقعة ثم إحالة المتضرر لمركز الإيواء

العنف ضد الزوجة

يقدم البلاغ عن طريق المتضررة إلى الشرطة

تحال الأدلة والشهود إلى النيابة العامة

تحال القضية إلى محكمة الأحوال الشخصية

في حال رفضت الزوجة الصلح يتم فسخ النكاح

بالصور.. صحة الرياض تحتفل باليوم العالمي للإعاقة تحت شعار "أصحاب الهمم" ×

المصدر: جريدة صدى الجمعة 10 ربيع أول 1439هـ - 29 ديسمبر 2017م
https://www.slaati.com/2017/12/28/p953891.html

تحت رعاية مدير عام الشؤون الصحية بمنطقة الرياض افتتح المساعد للصحة العامة الدكتور حسن كريري فعاليات الإحتفال باليوم العالمي للإعاقة " تحت شعار (اصحاب الهمم) والذي نظمة القطاع الصحي الشمالي بالتعاون مع جمعية الاطفال المعاقين وبمشاركة من نادي المسئولية الاجتماعية بجامعة الملك سعود والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان . وشهد الحفل الذي اقيم في مسرح جمعية الأطفال المعاقين امس الاول فقرات منوعة تضمنت كلمة مشرف القطاع الصحي بشمال الرياض الاستاذ / متعب بن بن زايد قائلاً الشكر لله اولاً الشكر لجميع المراكز المشاركة والمنسقين من المشاركة المجتمعية وحقوق وعلاقات المرضى ويهدف هذا اليوم الى اسعاد اطفالنا وتحفيزهم لخدمة الوطن وشكر الحضور على تشريفهم الحفل .

ثم القى مسئول المشاركة المجتمعية وحقوق وعلاقات المرضى بالقطاع الاستاذ عمر بن مفرح الزهراني كلمة قال فيها المعاق ليس معاق الجسد بل معاق الفكر والاخلاق وهولاء اصحاب همم بفكرهم فاسال الله ان يمدهم بالصحة والعافية وأن ينفع بهم الوطن .

من جانب اخر اكد مساعد المدير العام للشؤون الصحية الدكتور حسن كريري أن وزارة الصحة اولت اهتمامها بذوي الاحتياجات الخاصة من خلال تسهيل البنية التحتية للمنشأت الصحية وذلك بوضع ممرات ومواقف خاصة لمركبات بهذه الفئة الغالية على قلوبنا واضاف ان صحة الرياض ممثلة في الصحة العامة في صدد اصدار بطاقات خاصة لذوي الاحتياجات الخاصة لإعطائهم الأولية وتسهيل اجراءات علاجهم بالمراكز الصحية .

ثم توالت فقرات الحفل حيث تم عرض مرئي لاصحاب الهمم العالية ..ثم تحدث الاستاذ عليان منصور من ذوي الاحتياجات الخاصة عن تجربته مع الاعاقة وكيف تغلب وتعايش معها حتى اصبح انسان طبيعيا يمارس حياته اليومية بكل اريحية.

وفي نهاية الحفل القى الاستاذ خالد الفاخري أمين عام جمعية حقوق الانسان محاضرة بعنوان ثقافة حقوق الطفل تطرق فيها عن كيفية ابلاغ الجهات المختصة حول تعرض الطفل للأسائة او العنف من أحد اقاربة وايضاح النظام الذي كفلته الدولة لحماية الطفل ثم قام الدكتور كريري بتكريم المراكز الصحية المشاركة .

• حقوق الإنسان" تتلقى 2647 شكوى في قضايا مختلفة

المصدر: جريدة الحياة السبت 11 ربيع أول 1439هـ - 30 ديسمبر 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/26379927

الدمام - رحمة ذياب

تلقت الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان 2647 شكوى من مختلف مناطق المملكة تتعلق بقضايا مختلفة.

وتصدرت الرياض قائمة المناطق في عدد الشكاوى الواردة للهيئة، إذ تلقت 900 شكوى تمثل ما نسبته 34 في المئة من إجمالي عدد الشكاوى، يليها منطقة مكة المكرمة بعدد 744 شكوى، ثم فرع الهيئة في المنطقة الشرقية والذي تلقى 331 شكوى. فيما بلغت الشكاوى التي تعلقت بمواضيع قضايا العدالة الجنائية 698 شكوى، وتليها الشكاوى المتعلقة في الهوية والجنسية بمعدل 342 شكوى، فشكاوى العنف والإيذاء والتي بلغت 324 شكوى.

وأوضحت الهيئة أنها تلقت عدداً من الشكاوى في مواضيع مختلفة منها 282 شكوى تتعلق بالعمل، و 52 شكوى تتصل بالتعليم، و124 شكوى ذات علاقة بالصحة، و 150 شكوى تتصل بالرعاية الاجتماعية، و 15 شكوى عن قضايا الحماية من الاتجار بالأشخاص، إضافة إلى 447 شكوى تتعلق بمواضيع التملك والتنمية والبيئة السليمة والخصوصية والرأي والتعبير وغيرها من المواضيع.

وأشارت الهيئة إلى أن الشكاوى تخضع لآلية معينة وخطوات إجرائية ابتداءً من التقدم بالشكوى مروراً بدراستها وانتهاءً باتخاذ الإجراء المناسب بشأنها، إذ تستقبل الهيئة الشكاوى عبر الحضور أو تعبئة استمارة مخصصة، ويتم تلقي الشكوى إلكترونياً ويتم استكمال بيانات الشكوى ومعلوماتها ومقابلة أصحاب العلاقة والتواصل معهم، ومن ثم دراستها في ضوء المعطيات المتاحة وإخضاع معلوماتها للتمحيص الدقيق على ضوء نصوص الأنظمة والتعليمات القائمة وأحكام اتفاقيات حقوق الإنسان الدولية لتحديد إذا كانت ضمن نطاق اختصاص الهيئة من عدمه، وما هو أساسها القانوني التي تستند إليه. وتعتمد الهيئة بذلك خروج موضوع الشكوى عن اختصاصها الممنوح لها، كالشكاوى المتعلقة بالمنازعات المالية بين الأفراد أو الاعتراض على الأحكام القضائية أو القرارات الإدارية، وفي هذه الحالة تقدم الإدارات المعنية الاستشارة النظامية اللازمة لصاحب العلاقة، ويتم إرشاده إلى الخطوات والإجراءات الواجب عليه اتباعها بحسب طبيعة شكواه، وتقرر الهيئة أن موضوع الشكوى يدخل ضمن اختصاصها ويتعين التحقق من صحة المعلومات الواردة فيها من خلال توجيه خطابات للجهة المعنية وبناءً عليه تقرر الهيئة ضرورة الوقوف على وقائع الشكوى ميدانياً في حال ثبوت صحة المعلومات.

وبلغ عدد شكاوى الذكور التي استلمتها الهيئة في العام الماضي 1522 شكوى في مقابل 1124 شكوى للإناث، وكانت شكاوى المواطنين السعوديين 1842 شكوى في مقابل 804 شكاوى لغير السعوديين، وفي ما يتعلق بتجاوب الجهات المشتكى عليها لوحظ أنه يوجد تفاوت في مستوى تجاوب الجهات مع طلبات الهيئة بشأن التأكد من صحة الشكوى، إذ تتطلب أغلب الشكاوى استكمال معلومات أساسية بشأن موضوعها وإرسال استفسار مكتوب للجهة المعنية للتحقق من صحة الادعاءات، ويمثل التأخر في الرد على استفسارات الهيئة أو عدم ورود أية إفادة بشأنها السبب الرئيس لعدم إنهاء بعض الشكاوى البت فيها. وأوضح رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر العيبان أن الهيئة شرعت حالياً في تحديث خططها تماشياً مع رؤية المملكة 2030 بما ينسجم مع أهداف الرؤية، كما تعمل الهيئة بالتعاون مع شركائها من القطاعات الحكومية وغير الحكومية على تنفيذ الأمر السامي بإعداد استراتيجية وطنية لحقوق الإنسان تتوافق مع المعايير الدولية لحماية حقوق الإنسان مع الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية لتنعكس إيجاباً في أنظمة وممارسات الأجهزة الحكومية وغير الحكومية والمجتمعية في المملكة.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

"المحاكم": إصدار طلبات تنفيذ بـ17 بليون ريال في شهر ربيع الأول

المصدر: جريدة الحياة الاحد 12 ربيع ثاني 1439هـ - 31 ديسمبر 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/26401075

الرياض - «الحياة»
أكد التقرير البياني الشهري، الذي تصدره وزارة العدل، أن إجمالي عدد طلبات التنفيذ الواردة دوائر محاكم التنفيذ، خلال شهر ربيع الأول من عام 1439، بلغ أكثر من 57 ألف طلب، في حين تقدر المبالغ المالية التي تضمنتها طلبات التنفيذ أكثر من 17 بليون ريال، فيما كشف «التقرير» عن أن محاكم المملكة (عامة، تجارية، أحوال شخصية، جزائية)، أصدرت خلال «ربيع الأول» أكثر من 56.369 حكماً، بزيادة 17 في المئة على الأحكام الصادرة في الفترة نفسها من العام الماضي.
وأفصح «التقرير» أن المحاكم ذاتها استقبلت نحو 85.770 قضية جديدة خلال الشهر الماضي، إذ شكلت قضايا الأحوال الشخصية 44 في المئة من إجمالي القضايا الواردة، تليها القضايا العامة بنسبة 34 في المئة، ثم القضايا الجزائية بنسبة 17 في المئة، ثم القضايا التجارية بنسبة خمسة في المئة.
وفي ما يتعلق بعقود النكاح وصكوك الطلاق الصادرة في المحاكم خلال شهر ربيع الأول، أوضح «التقرير» أنها بلغت 11.638 عقد نكاح، و5.287 صك طلاق.
وأكدت الوزارة أن المقارنة بين أعداد صكوك الطلاق وعقود النكاح لا تشير إلى نسب الزواج أو الطلاق الفعلية في المملكة خلال الشهر الذي يرصد التقرير أعماله، وذلك لأنها لا تعكس حقيقة تاريخ الزواج أو الطلاق الفعلي، وإنما تاريخ إثباته أو تصديقه في المحكمة، الذي يكون قد حدث في سنوات ماضية.
وأوضح التقرير البياني الشهري أن إجمالي عمليات التوثيق، خلال شهر ربيع الأول من عام 1439هـ، بلغت أكثر من 245 ألف طلب توثيق.
يذكر أن وزارة العدل أطلقت التقرير البياني الشهري لأعمال المحاكم وكتابات العدل، سعياً منها إلى تحقيق أقصى درجات الشفافية في أعمال وخدمات المرفق العدلي، إذ يرصد التقرير البيانات من جميع المصادر العدلية المختلفة، بحيث يمكن من خلالها تحليل العمل في شكل تكاملي، وتوفير مصدر أساس للمعلومات الموثوقة والمتكاملة للجهات الخارجية والبحثية.

المحاكم السعودية تصدر 5 آلاف صك طلاق خلال شهر

المصدر: جريدة الحياة السبت 11 ربيع ثاني 1439هـ - 30 ديسمبر 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/26393260

الرياض - الحياة
أصدرت المحاكم السعودية 5287 صك طلاق خلال شهر ربيع الأول الماضي، تمثل 45.4 في المئة من عقود النكاح التي أصدرتها خلال الشهر ذاته، والتي بلغت 11.638 عقداً.

وأكدت وزارة العدل أن المقارنة بين أعداد صكوك الطلاق وعقود النكاح لا تشير إلى نسب الزواج أو الطلاق الفعلية في المملكة خلال الشهر الذي يرصد التقرير أعماله، لأنها لا تعكس حقيقة تاريخ الزواج أو الطلاق الفعلي، وإنما تاريخ إثباته أو تصديقه في المحكمة الذي يكون قد حدث في سنوات ماضية.
فيما أصدرت المحاكم 56.369 حكماً، بزيادة 17 في المئة عن الأحكام الصادرة في الفترة نفسها من العام الماضي.
وكشف التقرير البياني الشهري الذي أصدرته وزارة العدل، أن المحاكم (العامة، والتجارية، والأحوال الشخصية، والجزائية) استقبلت 85.770 قضية جديدة خلال هذا الشهر، وشكلت قضايا الأحوال الشخصية 44 في المئة من إجمالي القضايا الواردة، تليها القضايا العامة بنسبة 34 في المئة، ثم الجزائية بـ17 في المئة، فالتجارية بـ5 في المئة.
وأفاد التقرير أن إجمالي عدد طلبات التنفيذ الواردة إلى دوائر محاكم التنفيذ خلال شهر ربيع الأول الماضي، فاق 57 ألفاً، فيما تقدر المبالغ المالية التي تضمنتها هذه الطلبات في شهر ربيع الأول أكثر من 17 بليون ريال.
وأوضح التقرير البياني الشهري أن إجمالي عمليات التوثيق خلال شهر ربيع الأول الماضي، تجاوز 245 ألف طلب توثيق.

«مدن» و«إبداع» تتفقان على تأهيل شبان وفتيات جازان قبل التوظيف

المصدر: جريدة الحياة السبت 11 ربيع ثاني 1439هـ - 30 ديسمبر 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/26393231

الرياض - «الحياة»
وقعت الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية (مدن) أخيراً، مذكرة تفاهم مع مؤسسة «إبداع المرأة السعودية»، للعمل على تنمية الصناعة والصناعيين في جازان، وتمكين المشاريع الصغيرة والمتوسطة للبدء في استثماراتهم داخل المدن الصناعية في المنطقة.
ويهدف المشروع إلى خلق فرص عمل نسائية في مجال الحياكة والمفارش والأثاث المنزلي لذوي الدخل المحدود من طريق التدريب المجاني. ويستفيد من المركز أسر الشهداء، ودور الايتام، وذوي المساجين، فيما سيخدم المركز 18 محافظة في جازان ويشمل تدريب 150 من الشبان والفتيات السعوديات سنوياً، وتأهيلهم تأهيلاً متقدماً ينتهي في التوظيف.
ونصت المذكرة التي وقعها كل من المدير العام لـ«مدن» المهندس خالد السالم، وصاحبة مؤسسة «إبداع» عائشة الشبيلي في مقر الأولى بالرياض، على أن تسعى «مدن» لإيجاد مقر ملائم للمركز في المدينة الصناعية في جازان، وأن تلتزم المؤسسة تجهيزه بجميع المعدات اللازمة والتدريب والتأهيل للملتحقين في المركز.
وأوضح السالم أن توقيع «مدن» المذكرة يأتي ضمن خططها «لتطوير وتحسين الأداء في مدنها الصناعية وجعلها مدناً نموذجية، تصل لأعلى المعايير في مستوى الخدمات المقدمة إلى الصناعيين والمستثمرين»، مؤكداً عزم «مدن» على المضي قدماً في تبني المبادرات ذات الأهداف الطموحة للتعامل مع التحديات القادمة، والتوسع في تقديم الخدمات والمرافق داخل مدنها الصناعية.
وأشار إلى أن هذا المشروع سيعمل على دعم التصنيع ودفعه نحو الجودة الشاملة وجعله من أولويات التنمية المستقبلية في منطقة جازان، ما يتيح الفرصة أمام الشبان والفتيات السعوديات لشق طريقهم نحو المستقبل.

• حساب المواطن": التحايل وتقديم معلومات مغلوطة يوقفان الدعم عامين

المصدر: جريدة الحياة السبت 11 ربيع ثاني 1439هـ - 30 ديسمبر 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/26380019

جدة - منى المنجومي

أكدت لوائح وأنظمة الضوابط الخاصة لحساب المواطن التي أقرها مجلس الوزراء أخيراً حرمان المحتالين المتقدمين بمعلومات مغلوطة لمدة عامين من دعم حساب المواطن، إضافة إلى استرداد مبالغ الدعم كافة.

وبحسب اللوائح والأنظمة لضوابط حساب المواطن، التي حصلت «الحياة» على نسخة منها، فإنه يترتب على تقديم معلومات أو مستندات أو بيانات جوهرية مضللة، أو إخفاء أي معلومة جوهرية يجب الإفصاح عنها بموجب أحكام الضوابط، أو التحايل بأي طريقة للحصول على الدعم، سواءً في طلب الدعم أم غير ذلك، فإن العقوبات تشمل إيقاف الطلب الخاص بالمتقدم وحرمانه من الحصول على الدعم لمدة لا تزيد على سنتين، واسترداد الدعم الذي حصل عليه المستفيد الأساسي بغير وجه حق، وذلك وفقاً للإجراءات النظامية اللازمة لذلك. مشيرة إلى أن المعلومة تعد جوهرية لأغراض تطبيق هذه المادة إذا كان لها تأثير على أهلية الاستحقاق، أو الاستحقاق الفعلي.

كما أوضحت اللوائح والأنظمة أن يكون للبرنامج لجنة تعمل بإشراف المجلس باسم (لجنة برنامج حساب المواطن)، برئاسة وزير الاقتصاد والتخطيط، وعضوية وزير المالية، ووزير العمل والتنمية الاجتماعية، تتولى مراجعة معايير استحقاق الدعم وآليات احتسابه وسياسات عمل البرنامج، والرفع عن ما تراه في شأنها إلى المجلس واتخاذ ما يلزم تجاه أي معالجات فنية أو تشغيلية مناسبة لرفع كفاءة البرنامج، وإجراء أي تغييرات في آليات عمله، إضافة إلى دراسة مدى مناسبة إضافة أي من برامج الدعم والإعانات الأخرى ضمن منصة البرنامج الإلكترونية التي يقدم من خلالها الدعم والمنافع الحكومية الموجهة للمواطنين، واقتراح مقدار الدعم لكل منها، والرفع بما تراه للمجلس. ورفع تقرير سنوي عن سير عمل البرنامج.

حثت اللوائح والأنظمة اللجنة بتشكيل لجان فرعية وفرق عمل حسب حاجتها والاستعانة بمتخصصين وبيوت خبرة في هذا المجال، ودعوة من تراه للمشاركة في اجتماعاتها، بما يمكنها من تنفيذ المهمات الموكولة إليها وأن تضع اللجنة القواعد والإجراءات اللازمة للقيام بالمهمات الموكلة إليها وأن يوفر المجلس المتطلبات الإدارية والمالية للجنة.

مؤكدة أن طلب الدعم لا يُعد مكتملاً إلا بعد إدخال جميع المعلومات والبيانات المطلوبة والموافقة على جميع الإقرارات والتعهدات، وتلقي المتقدم ما يؤكد اكتمال تقديم الطلب.

وأشارت إلى أن حد الإعفاء من التناقص، والحد المانع من الحصول على الدعم، متغير لكل متقدم بحسب عدد التابعين، وسنهم، وذلك وفقاً لآلية احتساب مقدار الدعم.

واشترطت أن يكون المستفيد أو المستفيد الأساسي مقيماً إقامة دائمة داخل المملكة أثناء فترة الاستفادة من البرنامج، وأن يُخصم جزء من الاستحقاق الفعلي بحسب عدد الأيام التي يقضيها المستفيد أو المستفيد الأساسي خارج المملكة في حال تجاوزت الـ90 يوماً - سواءً أكانت متفرقة أم متصلة - خلال الـ 12 شهراً التي تسبق دورة تقييم الأهلية والاستحقاق التي تجريها الوزارة، ويكون مقدار الخصم عن كل يوم إضافي يقضيه المستفيد أو المستفيد الأساسي خارج المملكة - في حال تجاوز عدد الأيام الـ90 يوماً - مبنياً على مقدار ما خصص له من دعم يومي في الاستحقاق الفعلي.

وحددت فئات المستفيدين من الدعم في حساب المواطن الزوج إذا كانت الأسرة زوجاً وزوجةً فقط، أو زوجاً وزوجةً وولداً أو أكثر من أولادهما - الذكور غير المتزوجين والإناث غير المتزوجات - بشرط إقامتهم إقامة دائمة في مسكن واحد، وكذلك الزوجة إذا كانت الأسرة زوجاً وزوجةً فقط، أو زوجاً وزوجةً وولداً أو أكثر من أولادهما - الذكور غير المتزوجين والإناث غير المتزوجات - بشرط إقامتهم إقامة دائمة في مسكن واحد، وأن يكون الزوج فاقداً لأحد المتطلبات الواردة في الضوابط.

كما يشمل الدعم الأب إذا كانت الأسرة أباً مطلقاً أو أرملاً ويعول ولداً أو أكثر من أولاده - الذكور غير المتزوجين والإناث غير المتزوجات - بشرط إقامتهم إقامة دائمة في مسكن واحد. والأم إذا كانت الأسرة أماً مطلقةً أو أرملةً وتعول ولداً أو أكثر من أولادها - الذكور غير المتزوجين والإناث غير المتزوجات - بشرط إقامتهم إقامة دائمة في مسكن واحد.
كما يشمل الدعم أكبر الإخوة إذا كانت الأسرة اثنين أو أكثر من الإخوة - الذكور غير المتزوجين والإناث غير المتزوجات - بشرط إقامتهم إقامة دائمة في مسكن واحد، وليس لديهم عائل شرعي، أو لا تنطبق على عائلهم الوحيد أي من المتطلبات الواردة في الضوابط. وفي حال وجود من هو مُخوَّل شرعاً بإعالة الإخوة ولم يكن الأكبر سناً، يكون هو المتقدم عوضاً عن أكبر الإخوة.
كما حددت اللوائح والأنظمة ضوابط حصول الفرد المستقل على الدعم، وأكدت في الوقت ذاته على اللجنة أن تقترح إضافة أي فئة للفئات المذكورة أعلاه، والرفع في شأنها إلى المجلس، وأن تكون سنّه ١٨ عاماً على الأقل، وأن يدرج في طلبه جميع الأشخاص الذين يصنفون تابعين له، فيما يعد غير المتزوج تابعاً للعائل، ما لم يتقدم بطلب مستقل من خلال البوابة الإلكترونية.

الحياة
AL HAYAT

المملكة تتصدر دول المنطقة في التصدي لظاهرة العنف الأسري

المصدر: جريدة الحياة السبت 11 ربيع ثاني 1439هـ - 30 ديسمبر 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/25333931

جدة - الحياة
كرّست السعودية من خلال وزارة العمل والتنمية الاجتماعية جهودها في التصدي لظاهرة العنف الأسري عبر سنّ مختلف البرامج ممثلة في فروعها المنتشرة لتقديم الخدمات الاجتماعية من طريق الدراسة والبحث الاجتماعي والإيواء، بالتعاون مع الجمعيات الخيرية، إضافة لتقديم المساعدات المادية والعينية أو بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.
وأنشأت الوزارة في هذا الصدد الإدارة العامة للحماية الاجتماعية لنشر الوعي بين أفراد المجتمع حول ضرورة حماية أفراد الأسرة من العنف والإيذاء وتحقيق مناخ آمن لمجتمع سليم، والعمل على تعزيز مبادئ الدين الحنيف التي تحث على الوسطية والمعاملة الطيبة والتراحم بين أفراد المجتمع، إذ تخدم هذه الإدارة الذكور من سن 18 فما دون، والمرأة أياً كان عمرها لحمايتها من الإيذاء الجسدي أو النفسي أو الجنسي والحالات الأخرى المستضعفة.
وشيدت على غرار ذلك وحدة الإرشاد الاجتماعي وتخصيص الرقم المجاني 8001245005 لتقديم الاستشارات الاجتماعية والنفسية والتربوية والقضائية بسرية تامة ويعمل فيها 21 مستشاراً، لتعكف على درس المشكلات الاجتماعية التي تؤدي إلى الإيذاء والعنف في المجتمع السعودي والتنسيق مع الجهات الحكومية والأهلية ذات العلاقة التي تتناول قضايا العنف الأسري في المجتمع السعودي.
وركزت الوزارة على أن تتولى هذه الوحدة مهمات التدخل السريع في حالات الإيذاء والتنسيق الفوري مع الجهات ذات العلاقة مثل: إمارات المناطق، والمحاكم الشرعية، وأقسام الشرط، وتساندها لجان الحماية الاجتماعية التي تم تشكيلها في مناطق المملكة رغبة في الإسراع والسهولة في اتخاذ الإجراءات في مناطق المملكة كافة، إذ تكمن استراتيجية العمل مع حالات الحماية الاجتماعية في الإصلاح لحل المشكلة ودياً بين الأطراف، والتأهيل الاجتماعي والتركيز في ذلك على الجلسات العلاجية والإرشادية للحالات المتعرضة للإيذاء والتأهيل النفسي مع مضاعفة الجلسات النفسية العلاجية حتى تستقر الحالة، ليكون الإيواء آخر الحلول بعد ما يتم التأكد من عدم وجود من يرعى الحالة وسط محيطها العائلي.
ووضعت الوزارة نصب اهتمامها على أن تتلخص أعمال اللجان في تلقي البلاغات المتعلقة بأنواع الإيذاء والعنف الموجّه للأطفال والنساء والفئات المستضعفة والتحري عن صحة البلاغ ودرس المسببات ووضع الخطط العلاجية المناسبة وتوفير المكان الآمن للحالة إذا استدعى الأمر، إضافة إلى تكوين قاعدة معلومات عن مشكلة الإيذاء والعنف والتنسيق مع الإدارة العامة للحماية الاجتماعية.
وأنشأت الوزارة في هذا السياق مركز تلقي بلاغات الإيذاء والعنف على الرقم (1919)، وحدّدت ساعات العمل فيه في المرحلة الحالية من الساعة الـ8 صباحاً وحتى الـ10 مساءً ما عدا يوم الجمعة.

وفي هذا الشأن نوه عدد من المختصين النفسيين والمهتمين بالدراسات الاجتماعية بما أولته الحكومة من اهتمام بالغ بالحماية الاجتماعية والحفاظ على تركيبة المجتمع باعتبارها من أوائل الدول على مستوى الشرق الأوسط، وتكاد تكون الأولى في الخليج العربي التي اهتمت بإصدار نظام حماية من الإيذاء ونظام حماية الطفل انطلاقاً مما حث عليه الدين الإسلامي الحنيف، من التكافل والتعاون والمودة والرحمة بهدف تعزيز الاهتمام بالعنف الأسري وكل ما يتعلق به من إساءة معاملة المرأة والأطفال أو تجاهلهم، وصون حقوقهم من الجوانب الشرعية والاجتماعية والنفسية والأمنية.
وأشاروا إلى فاعلية إنشاء برنامج الأمان الأسري الوطني لإرساء أسس مجتمع واع وآمن يحمي ويدافع عن حقوق الأفراد ويرعى ضحايا العنف الأسري، ويسعى إلى تحقيق أهدافه من خلال التوعية الشاملة بهاتين الظاهرتين والشراكة والتضامن على المستوى الرسمي والأهلي، ويسعى في الوقت نفسه إلى إيجاد البرامج الهادفة لرعاية المتضررين ورفع المعاناة عنهم معتبرين ممارسة العنف أحد أساليب سلب الإنسان حقوقه التي منحها إياها القانون.
وأبان مدير مستشفى الصحة النفسية استشاري الطب النفسي بجدة الدكتور نواف بن عبدالعزيز الحارثي أن ظاهرة العنف الأسري ليست حديثة، بل ظهرت منذ ظهور الحياة البشرية على سطح الكرة الأرضية، وهو على نطاقات متفاوتة عدة، ومن أكثر أنواع العنف تأثيراً في المجتمع العنف الأسري إذ يشمل مفهوم العنف الأسري كل أشكال الإساءة والاعتداء بين أفراد الأسرة الواحدة، وتكون شرارة انطلاق العنف الأسري عادةً خلافات زوجية بسيطة لتتطوّر، في ما بعد وتصل إلى العنف.
وأفاد بأنه يمكن أن يؤدي الحال بالعنف الأسري إلى أن يخضع الطرف المتضرر للعلاج الجسدي والنفسي، مضيفاً أن قضايا العنف الأسري واقع يواجهه المجتمع، وهناك دعم للحكومة في الحفاظ على الحقوق الأسرية وحقوق الطفل من خلال العديد من الإجراءات والخطوات التي اتخذت وساهمت في تفعيل أنظمة الحماية في شكل دقيق، منها: إنشاء لجان حماية من الإيذاء بالقطاع الصحي لمتابعة الضحايا طبياً وتقديم الخدمات العلاجية المناسبة لحمايتهم.
ولفت النظر إلى ما تم اتخاذه من إنشاء إدارات حماية من الإيذاء في المناطق لمتابعة القضايا الخاصة بالضحايا والإجراءات التنفيذية التي أخذت بحقهم وإنشاء خطوط ساخنة للتبليغ عن حالات الإيذاء، وكذا إنشاء مؤسسات مجتمع مدني يتلخص دورها في التوعية وإعادة التأهيل للضحايا وتمكينهم اقتصادياً واجتماعياً وقانونياً، إلى جانب الاهتمام بدور ضيافة لاستقبال ضحايا الإيذاء من النساء والأطفال كمرحلة أولية إلى أن يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان حمايتهم.
وعدّت الأخصائية الاجتماعية بمستشفى الصحة النفسية بمحافظة جدة حنان مقبول ما يحدث من عنف وإيذاء ضد الأطفال ظاهرة خطرة في حياتهم وتؤدي إلى جعلهم قابلين للإيذاء بعد فقدانهم الأمن النفسي في الأسرة، منبهةً إلى بعض الدلائل التي تبين تعرض الطفل للخطر أو دلائل على اضطراب ما بعد الصدمة، ومن أهمها: إبداء الانزعاج، أو التخوف من مكان ما أو شخص ما، وإظهار العواطف في شكل مبالغ فيه، والشعور بعدم الارتياح، أو رفض العواطف الأبوية، وفي ما يتعلق بالدراسية المفاجئة والهروب من المنزل وتعرض الطفل للاعتداء الجنسي من أحد الأشخاص والإحساس بالألم وسلوكيات تدمير الذات وتعاطي المخدرات والعجز عن الثقة بالآخرين.
وأوردت في هذا السياق عوامل عدة لحماية الطفل من الإيذاء أو الاستغلال من خلال رفع درجة المسؤولية عن رعايته من خلال الحب غير المشروط مهما كان وضعهم، والحضور متقبلين ومتفهمين وقادرين على التواصل والتعاون مع فرق الحماية والدعم والرد على الاستفسارات مهما كانت خاصة أو محرجة بتدرج، والاعتدال في التعبير عن المشاعر وإظهار العواطف والحذر من نعت الطفل ببعض النعوت السخيفة.
ورأت الباحثة والأخصائية النفسية بمستشفى الصحة النفسية بمحافظة جدة سميرة الغامدي، أن الطفل إذا تعرض للإيذاء لا بد أن يتم احتواؤه وعدم السكوت عن ذلك، لأن الحماية من الإيذاء مسؤولية مجتمعية ولا بد من الاستفادة من الدعم الذي تقدمه الحكومة للضحايا من خلال العمل على تفعيل الأنظمة والالتزام بها ورفع الوعي وطلب المشورة من المتخصصين.
وأكد المحامي والمستشار القانوني أحمد الزهراني أن هناك تطوراً ملحوظاً ساهم بعض الشيء في التقليل من مظاهر العنف الأسري في مجتمعنا مقارنة بالسنوات الماضية من خلال الوعي الثقافي لدى عموم الناس بما لهم وما عليهم من حقوق نتيجة اطلاعهم على المقاطع المصورة، أو تصوير حالات العنف التي تقع عليهم، ومن ثم إيصالها للرأي العام ومنه للجهات المختصة.
وقال: «إن صدور نظام الحماية من الإيذاء وما يتضمنه من غرامات بالحق العام ووجود أرقام مجانية سهّل الاتصال من خلالها لطلب النجدة عند التعرض للعنف الأسري، إلى جانب وجود هيئة حقوق الإنسان، كل ذلك كان له الأثر في تخفيف وقوع الحالات أو معالجتها في حينه، كما أن المشرع في الآونة الأخيرة وضع الحضانة عند فراق الزوجين لمن تكون لديه مصلحة المحضون وهذا الأمر يضمن بقاء الولد عند الصالح من أبويه ويبعده عن أي مظاهر للعنف يمكن أن يتعرض لها».

وأشار إلى أن المملكة أنشأت محكمة الأحوال الشخصية المختصة للنظر في قضايا الولاية والطلاق والخلع والنفقة والزيارة، الأمر الذي ساهم في تقليل أمد نظر القضية ومن ثم الفصل فيها ليستقر كل من الطرفين ويبدأ حياته الجديدة.
وخلُص المحامي والمستشار القانوني الزهراني إلى القول لمن لا يزال يمارس العنف الأسري مع زوجته، أو أولاده، أو أي ممن يعولهم بأن الوضع تغير كثيراً، وبأن تلك الجريمة قد تكون حديث الناس في أي وقت مما يعرضه للمحاكمة، والعقوبة الرادعة بفضل الإعلام الجديد، مذكراً بالخوف من الله تعالى فيهم، وأن الشرع كَفِل لهم كل الحقوق من نفقة، وإعالة، ومعاشرة بالمعروف، وقبل ذلك كله الاهتمام بمشاعرهم، واحتواء همومهم.
وأفادت رئيس قسم الخدمة الاجتماعية الأخصائية بمجمع الملك عبدالله الطبي الدكتورة منال الغامدي، أن العنف الأسري يتمثل في شكل من أشكال الاستخدام غير الشرعي للقوة يصدر عن شخص أو أكثر من أفراد الأسرة ضد آخر أو آخرين فيها بقصد القهر والإخضاع، وبصورة لا تتفق مع حريتهم وإرادتهم الشخصية ولا يقرها دين أو عادات أو أعراف المجتمع.
وأبانت أن الفئات الأكثر عرضة للعنف والإيذاء هم الأطفال، وترجع أسبابه الاجتماعية والأسرية لتربية الشخص وبيئته التي نشأ فيها، وأمراض نفسية يتعرض لها الشخص، وضغوط نفسية تتعلق بتعاطي المخدرات بأنواعها كافة، وما تلحقه من أضرار عقلية ونفسية للشخص ما يسبب خطورة وجود هذا الشخص مع الأسرة.

جهود كبيرة لتوفير بيئة استثمارية جاذبة للسيدات

السجلات التجارية للسيدات تقفز لـ153 ألفاً مع "رؤية 2030" وتسهيلات التجارة

المصدر: جريدة الرياض الجمعة 10 ربيع ثاني 1439هـ - 29 ديسمبر 2017م
http://www.alriyadh.com/1650517

الرياض – محمد الحيدر
كشف مصدر في وزارة التجارة والاستثمار أن عدد السجلات التجارية بأسماء سيدات بلغ أكثر من 153 ألف سجل.
وإجابة عن سؤال " الرياض " حول تأثير إعلان " رؤية 2030 " على حركة السجلات النسائية.. وما إذا كانت قد زادت تبعاً للفرص التي تتاح للمرأة في خطط "الرؤية" وبرامجها، قال : "حركة السجلات التجارية بصورة عامةً شهدت ارتفاعاً ملحوظاً خلال العام 1438 هـ، وبلغ الإجمالي 255162 سجلاً ، بزيادة تفوق 20% عن العام 1437هـ ،و بلغ إجمالي عدد السجلات التراكمي للسيدات حتى منتصف شهر صفر أكثر من 153 ألف."
ولفت المصدر إلى أنه في إطار تمكين المرأة ودعمها لإنجاز الأعمال المرتبطة بنشاطها التجاري وتعزيز مشاركتها في مختلف مناحي الحياة الاقتصادية وتوفير بيئة استثمارية جاذبة للسيدات، تم مؤخراً إطلاق مركز الأعمال للسيدات الذي يتميز بتطبيق مفهوم الموظفة الشاملة، ضمن بيئة عمل جديدة ومتطورة تعتمد على التقنيات الحديثة التي تسهل الإجراءات وتختصر الوقت على سيدات الأعمال.
ولفت المصدر الى ان الزيادة في عدد السجلات التجارية، جاء نتيجة لجهود الوزارة لتسهيل بدء العمل التجاري، مشيراً في صدور 5 خدمات إلكترونية في خطوة واحدة مع إصدار السجل التجاري وهي: (اشتراك الزكاة والدخل، الانتساب للغرفة التجارية، التسجيل لدى وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، رقم المنشآت الموحد 1700، التسجيل لدى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية) بالإضافة الى أطلاق لجنة تحسين أداء الأعمال (تيسير) منصة (مراس) الإلكترونية ومقر الخدمة الموحد من خلال الربط الإلكتروني مع الجهات الحكومية ذات العلاقة والذي يقدم 40 خدمة إلكترونية.

العدل تسند لمأذوني الأنكحة توثيق عقود الزواج لغير السعوديين

المصدر: جريدة الرياض الجمعة 10 ربيع ثاني 1439هـ - 29 ديسمبر 2017م
http://www.alriyadh.com/1650431

الرياض مبارك العكاش
بدأت وزارة العدل إسناد توثيق زواج غير السعوديين فيما بينهم لعددٍ من مأذوني الأنكحة، بهدف تخفيف زحام المراجعين وتقليل العبء على محاكم الأحوال الشخصية ومحاكم الدرجة الأولى.
وأوضحت وزارة العدل أنّ القرار يهدف إلى تمكين المستفيدين من إجراء عقود الزواج في منازلهم ومشاركة الفرح مع أقاربهم وأصدقائهم، وفي الوقت المناسب لهم وخلال إجازات نهاية الأسبوع والأعياد خلاف ما كان سابقاً وهو إلزام حضورهم للمحكمة وقت الدوام الرسمي فقط.
وبيّنت أنّه يقلل من تدفق المراجعين إلى المحاكم، حيث يتطلّب حضور الخاطب والمخطوبة إلى المحكمة في حال عقد النكاح لغير السعوديين، إضافةً إلى ولي المرأة والشهود.
وأشارت إلى أن الخدمة متاحة في محاكم الأحوال الشخصية في الرياض والمدينة المنورة كمرحلة أولية، وستعمم التجربة على 14 محكمة أحوال شخصية في مناطق أخرى، وهي محاكم مكة المكرمة وجدة وبريدة والدمام والطائف وتبوك والأحساء، إضافةً إلى المحاكم العامة في الخبر وحفر الباطن ونجران وحائل وخميس مشيط والخرج وأبها. مشيرةً إلى أنّ الخدمة في البداية ستكون لغير السعوديين الناطقين باللغة العربية حالياً.
وأكدت الوزارة عزمها على الوصول إلى تنفيذ أعمالها القضائية والتوثيقية بكل يسر وسهولة مع الجودة في العمل، بما يخدم المستفيدين.

لا صحة لزواج 167 ألف سعودية في سن الـ15 خلال عام

المصدر: جريدة الرياض الجمعة 10 ربيع ثاني 1439هـ - 29 ديسمبر 2017م
http://www.alriyadh.com/1650395

متابعة - "الرياض"
أكدَّ المتحدث الرسمي للهيئة العامة للإحصاء تيسير المفرج توضيحًا لما نشرته إحدى الصحف وتم تداوله في وسائل التواصل الاجتماعي حول عدد زواج القاصرات في المملكة العربية السعودية لعام 2017 م، بأنَّ ما تم نشره هو تحليل واجتهاد لم توفق فيه الصحيفة مصدر الخبر؛ فما تم استنتاجه من أنه تم " زواج 167 ألف سعودية في سن الخامسة عشر خلال عام "غير صحيح ولم تذكره الهيئة في تقاريرها.
وأشارت الهيئة أنه تم الاستناد في التحليل المنشور إلى عدد من الجداول والتي لا يمكن بحال من الأحوال الاستنتاج من خلالها حساب الإناث اللاتي تزوجنَّ عند عمر معين فالجداول التي تم الاستنتاج منها هي جداول تراكمية وتغطي فترة تاريخية للزواج الأول عند الإناث السعوديات ابتداء من سن الزواج حتى سن الـ 65 سنة وأكثر بما فيهن الأرامل والمطلقات ، كما أنَّ الاناث اللاتي أعمارهن خلال فترة المسح (15 سنه) وتزوجنَّ عند عمر (15 سنه) عدد قليل جداً ، علماً بأنَّه تم استخدام عدد من المحددات التي تقيس إنْ كان هذا الزواج هو الزواج الأول أم لا ، خصوصاً في حالات تعدد

الزواجات لدى المرأة وعدم الاستناد الى تاريخ الزواج الأول الخاص بالرجل كون المرأة قد تكون متزوجه من قبل وذلك حرصًا على احتساب العمر عند الزواج الأول بدقة.
ودعا المتحدث الرسمي للهيئة العامة للإحصاء كافة وسائل الإعلام للتواصل معها عبر مختلف قنواتها في حال رغبت في نشر تحليل أو استنتاج مبني على تقارير إحصائية تم نشرها.

»التأمينات" تبحث عن 18.2 ألف مواطن لهم مستحقات مالية

مصادر رجحت توظيفهم وهمياً

المصدر: جريدة المدينة الجمعة 10 ربيع ثاني 1439هـ - 29 ديسمبر 2017م
http://www.al-madina.com/article/554729

سعيد الزهراني _ الطائف
تبحث المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية عن 18230 مواطنًا ومواطنة، لهم مستحقات تأمينية، ولم يتم العثور عليهم، وأكدت المصادر أن غالبية الذين لهم مستحقات من أسر واحدة، حيث بلغ عدد أفراد بعض الأسر الجاري البحث عنهم إلى 15 شخصًا من أسرة واحدة. وتوقعت المصادر أن تكون هناك «عمليات تستر» تمت أو «توظيف وهمي» واستخدام أسماء أشخاص دون علمهم، مشيرة إلى أنه جارٍ البحث عن الأشخاص؛ من أجل الوصول لهم وصرف مستحقاتهم التأمينية.

11638عقد نكاح و5287 صك طلاق الشهر الماضي

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 12 ربيع ثاني 1439هـ - 31 ديسمبر 2017م
http://www.okaz.com.sa/article/1602185

عبدالمحسن الحارثي (الرياض) aalblahdi@
سجلت المحاكم السعودية 11638 عقد نكاح، و 5287 صك طلاق، خلال الشهر الماضي (ربيع الأول)، وفق التقرير الشهري الذي أصدرته وزارة العدل أخيرا.
وأكدت الوزارة أن المقارنة بين أعداد صكوك الطلاق وعقود النكاح لا تشير إلى نسب الزواج أو الطلاق الفعلية في المملكة خلال الشهر، وذلك لأنها لا تعكس حقيقة تاريخ الزواج أو الطلاق الفعلي وإنما تاريخ إثباته أو تصديقه في المحكمة الذي قد يكون حدث في سنوات ماضية.
وأصدرت المحاكم (عامة، تجارية، أحوال شخصية، جزائية) أكثر من 56369 حكما، بزيادة 17% عن الأحكام الصادرة في الفترة نفسها من العام الماضي.
وأفصح التقرير أن ذات المحاكم استقبلت نحو 85770 قضية جديدة خلال الشهر الماضي، وشكلت قضايا الأحوال الشخصية 44% من إجمالي القضايا الواردة، تليها القضايا العامة بنسبة 34%، ثم القضايا الجزائية بنسبة 17%، ثم القضايا التجارية بنسبة 5%.

وبلغ إجمالي عدد طلبات التنفيذ الواردة لدوائر محاكم التنفيذ خلال شهر ربيع الأول لعام 1439 أكثر من 57 ألف طلب، فيما تقدر المبالغ المالية التي تضمنتها طلبات التنفيذ في ربيع الأول أكثر من 17 مليار ريال.

توعية 10 آلاف فتاة بطرق مواجهة الابتزاز التقني

المصدر: جريدة الوطن الاحد 12 ربيع ثاني 1439هـ - 31 ديسمبر 2017م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=325278&CategoryID=3

الأحساء: منذر الهزاع 31-12-2017 AM 12:14

أوضحت المستشارة القانونية والمتخصصة في الثقافة الحقوقية نورة القحطاني لـ«الوطن» أن موضوع الابتزاز من القضايا المهمة التي تحتاج لتسليط الضوء عليها ولتثقيف المجتمع بخطورة هذه الجريمة، لا سيما مع انتشار التقنية وبرامج التواصل الاجتماعي. جاء ذلك خلال لقاء تعريفي على مفهوم الابتزاز وأنواعه وآثاره النفسية والاجتماعية والجنسية، والأخطاء التي تتسبب في وقوع الضحية في جريمة الابتزاز، وطرق التخلص من المجرم والتبليغ عنه، والعقوبات المحددة نظاما على مرتكب جريمة الابتزاز.

مبادرة لحماية الفتيات

قالت القحطاني إنها قامت بمبادرة منذ عام 1436 بعنوان «حماية الفتيات من الابتزاز التقني» قدمت من خلال دورات لأكثر من 10 آلاف مستفيدة، بالتعاون مع مدارس التعليم والعالي، وجمعية مكنون، ولجان التنمية الاجتماعية، وشهدت من خلالها إقبالا متزايدا على طلب تقديم مثل هذه الدورة للفتيات، للاستفادة من المعلومات القانونية التي تقدم لهن.

وأضافت أنها أوضحت من خلال المبادرة التي بدأتها منذ أكثر من سنتين مفهوم الابتزاز، وماذا يشمل، وطرق الحماية من الابتزاز التقني تتلخص في أربع نقاط مهمة، وهي بالوعي الديني والقانوني والحقوقي والتقني، وأنشأت خلالها وسما على موقع تويتر بعنوان #حماية_الفتيات_من_الابتزاز، مشيرة إلى أنها تطمح في تبني هذه المبادرة رسميا لتعظيم الفائدة منها.

ابتزاز جنسي

أوضحت القحطاني أن الإحصائيات الرسمية لإحدى الجهات الحكومية لعام 2016 بينت أن مطالب المبتزين تتراوح بين مطالب جنسية ومالية ومطالب أخرى، حيث تصدرت المطالب الجنسية بنسبة 74 %، ثم المطالب المالية بـ 14 % والمطالب الأخرى بـ12 %، وتتضمن الأخيرة التحكم بالضحية، والسيطرة عليها، وطلب التنازل عن المؤخر، أو التنازل عن قضية في المحكمة، أو شكوى لدى مراكز الشرط، أو تنفيذ أمور أخرى.

جرائم معلوماتية

بينت المستشارة القانونية أن «المملكة أصدرت نظاما خاصا بالجرائم المعلوماتية عام 1428، ويتضمن 16 مادة لتصنيف الجرائم، والعقوبات المترتبة عليها، ومن بين بنوده إساءة استخدام التقنية، والعقوبات تراوحت بين السجن والغرامة المالية، وفي ذلك ردع للمجرمين.

ولتفادي الوقوع في الابتزاز التقني في مواقع التواصل الاجتماعي نصحت بالحذر من التجاوب مع أشخاص مجهولي الهوية، والاتزان بردات الفعل خلال التعاملات الإلكترونية، وعدم نشر المعلومات الشخصية ومنها الصور عبر مواقع التواصل الاجتماعي».

قصص واقعية

ذكرت القحطاني قصصا واقعية للابتزاز واجهتها خلال عملها، وقالت إن «فتاة عمرها 10 سنوات كانت أصغر فئة عمرية تتعرض للابتزاز، وذلك من خلال أحد تطبيقات الألعاب، وطلب منها المبتز أن تأخذ أموالا من والديها وتسلمها له، وأصيبت الفتاة بحالة نفسية سيئة أثرت على مستواها الدراسي، ولاحظ والداها ذلك، ومن خلال جلسات نفسية اكتشفنا قصة هذه الفتاة وما فعله الابتزاز التقني بها، وبالتنسيق مع الجهات الأمنية تم القبض على المبتز».

وأضافت أن «من صور الابتزاز التقني مبتزًّا أخذ معلومات فتاة عن طريق اختراق الكمبيوتر الخاص بها، وسرق صورها وقام بتركيبها على صور أخرى، وبعد معرفته بحصولها على وظيفة رسمية طلب منها 5 آلاف ريال، ثم طلب منها بطاقة الصراف، وراح يستولي على راتبها لمدة سنتين، وعندما تقدم شاب لخطبتها طلب المبتز منها أن تعطيه المهر كاملا، وانتهى الأمر بإلغاء الزواج، وبعد 4 سنوات من الابتزاز ساءت حالتها النفسية، وتراكمت الديون عليها، وبعد أن تواصلت مع الجهات المختصة تم القبض على المبتز وإنهاء معاناة الفتاة».

قانون محاربة الفساد

المصدر: جريدة المدينة 12 ربيع ثاني 1439هـ - 31 ديسمبر 2017م
http://www.al-madina.com/article/554807

محمد سالم الغامدي

لاشك بأن قضايا الفساد الإداري والمالي، تُعدُّ من أبرز القضايا المُعيقة للحراك التنموي، لذا نجد أن دول العالم الأول تشرع لمحاربته عبر القوانين الدقيقة والمحددة، والمنطلقة من معايير ومُؤشِّرات أكثر دقة، تُغلَق من خلالها كافة المنافذ التي يَعْبُر منها المُفسدون، ليُمارسوا فسادهم. وبما أن قيادتنا الحازمة -رعاها الله- قد شرعت في محاربة ذلك الفساد بحزمٍ وقوة، واتخذت الكثير من الإجراءات القامعة لممارسيه، فإن المستوجب على جهة التشريع لدينا -المتمثلة في مجلس الشورى- أن تَسنُّ لمحاربة هذا الداء عددًا من القوانين الدقيقة لسد كافة المنافذ على المفسدين، لضمان السيطرة عليهم مستقبلًا، ولردع كل من تُسوِّل له نفسه بالسعي في الأرض فسادًا. ولعلمي بأن تلك القوانين الدقيقة غير متوفرة حاليًا، فإني آمل الإسراع في تقنين أنظمة رادعة لهؤلاء المفسدين، أما الحلول التي تقوم على المبادرات والاجتهادات المؤقتة من قِبَل الجهات المختصة، فهي بالتأكيد غير كافية، فصدور مثل هذه القوانين ودعمها بـ»حزم القيادة»، سيسهم في منع انتشار هذه القضايا، حيث إن طبيعة المرحلة تتطلب الإسراع في سن تلك القوانين، وكم أتمنى أن تشمل كل المسارب الاقتصادية والاجتماعية والإدارية، وأن يتدرَّج بناؤها من أعلى الهرم الإداري وحتى أدناه، وأن لا يُستثنَى منها كائنًا من كان -كما هو الحال في هذه المرحلة الحازمة- كون القدرة على اختراق تلك الأنظمة من قِبَل البعض، يُعدُّ مدخلًا واسعًا وممهدًا للمتنفذين وأصحاب المناصب لتحقيق مآربهم الشخصية الفاسدة، وبالتالي هدم قيم المجتمع ومكانته.

وبما أن قيادتنا -رعاها الله- ماضية في تلك الحرب على الفساد، فإني أتمنى من الجهات ذات العلاقة أن تطال تلك الحملة كل مسرب من مسارب مؤسساتنا الحكومية، حتى لو كان ذلك بأثر رجعي ولعدة عقود مضت . ولعلي في ظل تلك المرحلة -محاربة الفساد- أرى ضرورة أن يكون كل مواطن شريكًا فاعلًا في محاربته من خلال نصوص تلك القوانين التي ستُسن، وأن يشمل ذلك حل قضايا المواطنين الحياتية التي تُعيق مسيرة الوطن، بمواجهة أي قصور أو خلل أو فساد في قضايا «البطالة والسكن والصحة والتعليم» بحزمٍ وقوة، ومن خلال تخفيف أعباء الحياة التي يُواجهها المواطنون كل يوم، وهي كثيرة وذات أوجه مختلفة، فالمواطن لابد وأن يكون -جنبًا إلى جنب مع الجهات المختصة- الدرع الحامي للوطن والعين الساهرة على أمنه واستقراره، واليد القامعة لكل مُفسد، وأن يكون مُتربِّصًا لكل من يسعى في الأرض فسادا، وهذا لن يتأتَّى إلا بسنِّ تلك القوانين الدقيقة لمحاربة هذا الداء العضال بشكلٍ عادل وحازم دون أن يُستثنَى أحد، كائنًا من كان، مما يجعل المواطن شريكًا فعليًا في الرقابة والتنمية، ويتحمل مسؤوليته تجاه وطنه، حيث إنه جزء لا يتجزأ من هذا المجتمع، في السرَّاء والضرَّاء، وفي الفرح والترح.

يقول أحد الحكماء: إن العدل أساس الحكم، وامتداد الحضارات، واستنبات الابتكار والإبداع من دواخل الأبناء.. والله من وراء القصد.

قضية التسول وعوامل استمرارها

المصدر: جريدة اليوم 12 ربيع ثاني 1439هـ - 31 ديسمبر 2017م
http://www.alyaum.com/article/4221628

د. فالح العجمي

تكاد تكون قضية التسول من الأمور الاجتماعية والتنظيمية الشائكة في المجتمع المحلي، وفي عدد من مجتمعات العالم الثالث، والبلدان الإسلامية منها على وجه الخصوص. أما كونها اجتماعياً معقدة، فلأنها تتعلق بفئات من الجماعات الضعيفة في ظاهر الأمر على أقل تقدير؛ لكن ذلك التصنيف السطحي، بكون من يمتهن التسول محتاجا إلى المال بكل تأكيد، ليس أمراً مسلّماً به على أي حال. فهناك قطاع عريض من الناس في عدد من تلك المجتمعات لم يعد مقتنعاً بأن ممتهني هذا العمل أناس محتاجون للمال، أو ينتمون جميعهم للطبقات الدنيا.

وقد أصبح هناك فعلاً كثير من الناس يتعاملون مع هذه الظاهرة بوصفها بؤرة فساد يدخل منها عدد كبير من ضعاف النفوس، الذين يهدفون من خلال هذه المهنة إلى الإثراء السريع، مع إيهام المجتمع أنهم من طبقة المساكين في المظهر واللغة والخنوع. وفوق ذلك كله، فهم يكسبون مالاً دون عمل مقابل مفيد للمجتمع، ولا يدفعون عليه ضرائب في البلدان التي تفرض ضريبة على كل دخل مادي. ومع ذلك لا تتناقص أعدادهم، ولا تقل مكاسبهم خاصة في بلدان العالم الثالث، والبيئات الإسلامية على وجه الخصوص.

وكانت لي تجربتان مباشرتان عن أثر البيئة التعليمية الإسلامية في انتشار نماذج مرضيّة منها؛ الأولى عايشتها في العاصمة الجورجية تبيليسي؛ حيث لم أر متسولاً طيلة الأيام التي كنت فيها هناك، إلى أن رغبت في التوجه لزيارة مسجد إسلامي تاريخي في أحد أحيائها. وبقربه شاهدت منظراً مخزياً لبنات صغيرات في عمر الزهور تلتف كل واحدة منهن كالأفعوان على قدم كل رجل مسلم قادم لأداء صلاة الجمعة في ذلك المسجد، ولا تطلقه حتى يعطيها ما يحرر به نفسه من قبضتها (وهي خلال ذلك التسول والابتزاز تقرأ ما تحفظه من القرآن، لكي تستعطفه وتدعوه لإعطائها أكبر مبلغ من المال). وما أن تتركه إحداهن، حتى تتلوى برجله وتقبّل أقدامه أخرى، في سلسلة لا تنتهي طولاً في الشارع.

أما المشهد الآخر فقد جرى لي عند زيارة أحد الشلالات المشهورة في المناطق الجبلية المحيطة بجاكرتا، حيث يفصله عن المواقف أكثر من كيلومتر في ممر مشاة مرصوف. وما أن نزلت من السيارة، حتى تلقفتني مجموعة من النساء والأطفال؛ فالنساء يتبارين في شرح مشكلاتهن وحالاتهن، والأطفال يقرأون القرآن بأصوات جماعية من أجل الاستعطاف الديني (نفس تكتيك الأطفال في جورجيا مع فارق في اللغة والثقافة وآلاف الأميال من المسافة الفاصلة). وساروا جميعاً معي حتى الاقتراب من الشلال، رغم إيضاحي لهن وللأطفال بأني لن أعطي أحداً شيئاً.

وأذكر أن إحدى المجلات السعودية قد أجرت تحقيقاً بشأن النساء المتسولات عند إشارات المرور في شوارع الرياض، واكتشف الفريق الصحفي أن هناك سيارات فارهة توزعهن في وقت محدد، وتعود لأخذهن في أوقات متأخرة. إذن هي تجارة مافيا، لها أساليبها وتقنياتها، ووسائل التدريب كتعليم الكلمات المؤثرة على كل فئة من الناس، وطريقة الوقوف واللباس، وربما حتى قطع بعض الأعضاء لدى الأطفال المختطفين، الذين توظفهم تلك العصابات في هذه المهنة. وأظنها لن تنتهي، إلا إذا اقتنعت الفئة الباقية، التي ترى أن إعطاء المال لهؤلاء المتسولين لا يضر، أو ربما يكون له الأجر عليه؛ بأن أولئك لا يمتون إلى المحتاجين بصلة!

كاريكاتير

المصدر: جريدة الحياة الاحد 12 ربيع ثاني 1439هـ - 31 ديسمبر 2017م

http://www.alhayat.com/Opinion/Naser-Khames/26401121

المصدر: جريدة الاقتصادية الاحد 12 ربيع ثاني 1439هـ - 31 ديسمبر 2017م

http://www.aleqt.com/2017/12/29/article_1306156.html